وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سلسلة محاضرات مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

طلبة السنة الثانية ماستر علاقات دولية

مسؤول المقياس : د. فؤاد جدو

المحاضرة الخامسة: تحولات السياسة الخارجية الجزائرية ما بعد الاستقلال

1990-1999

السياسة الخارجية الجزائرية خلال الازمة الوطنية :

مع بداية الازمة الوطنية او العشرية السوداء دخلت الجزائر ازمة امنية و سياسية نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي و بداية العنف في الجزائر و انتشار الإرهاب و فراغ مؤسساتي ادي بالجزائر إلى تبني سلوك خارجي يتماشي مع الموقف الذي تعيشه ، و يمكن ان نحدد المؤسسات التي كانت قائمة في تلك المرحلة فعقب اعلان الغاء المسار الانتخابي تشكل المجلس الاعلى للدولة اضطلع بمهام الرئاسة من جانفي 1992 إلى غاية ندوة الوفاق الوطني جانفي 1994 حيث عين بوضياف رئيسا للجزائر لكن تم اغتياله ليخلفه علي كافي و بعده جاء اليامين زروال للسلطة مع انتخابات رئاسية سنة 1995 .[1]

اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على اربع استراتجيات أساسية في سياستها الخارجية و هي : [2]

- استراتيجية التحفيز الذاتي : و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تأكيد دور الجزائر الإقليمي و ضرورة الانخراط في الحسابات السياسية الإقليمية و الدولية ، حيث تتبنى الجزائر المبادئ الدولية المتعلقة بالسلم و الامن الدوليين إلى جانب تعزيز التعاون الدولي و الذي تجسد في بعض الاتفاقيات و التصريحات مثل دور الجزائر في اللجنة الثلاثية " الجزائر

---

[1] عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق ، ص130

[2] مرجع نفسه ، ص165

بوركينافاسو فرنسا " الذي افضى إلى اتفاق السلام بين الحكومة النيجرية و حركة التوارق سنة 1995 ، و مواقف الجزائر من الاتحاد المغرب العربي.

- استراتيجية التصلب : و تهدف هذه الاستراتيجية إلى اظهار استقلالية الجزائر عن التبعية و عدم الخضوع للضغوطات من خلال تأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع التدخل من خلال ترسيخ مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و هذا ما جاء مع قرار قطع العلاقات مع ايران و كذا الردود التي تقدمها وزارة الخارجية الجزائرية اتجاه الاتهامات الأوروبية في تلك الفترة .
- استراتيجية التبني : يقصد بهذه الاستراتيجية الالتزام بالأعراف و الشرعية الدولية و قد ظهرت هذه الاستراتجية بوضوح في السلوك الجزائري الخارجي اثناء فترة الذروة اما لتبرير سلوك داخلي موجه للخارج او في المحافل الدولية و تجلت هذه مع تنصيب الرئيس محمد بوضياف رئيسا للجمهورية بإرسال مبعوثين له للخارج حيث ارسل السيد علي هارون و رضا مالك إلى هولندا و السويد و الدنمارك في 1992/03/12 لشرح الأوضاع في البلاد .
- استراتيجيات المساومة : تدخل هذه الاستراتيجية في صلب السلوك السياسي الخارجي للجزائر حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق اعلى درجة من الربحية اين ربطت الإرهاب كموضوع أساسي في سياستها الخارجية و ربطها تصورتها الخارجية مع المجتمع الدولي بالإرهاب.

الجدير بالذكر في هذه المرحلة هو التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية من حيث ترتيب الأولويات الجيواستراتجية في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تم تعديل ترتيب البعد المتوسطي من حيث الاسبقية مقارنة بالبعد الافريقي حيث ورد في ديباجة دستور 1996 كما يلي " ان الجزائر ارض الإسلام و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و ارض عربية و بلا متوسطية و افريقية "[3] ، هذه اول مرة منذ استقلال الجزائر تتراجع مكانة افريقيا في الأولوية الخارجية للجزائر و إعطاء الأهمية للبعد المتوسطي و هذا بسبب التحولات التي حدثت في تلك الفترة و هو بناء الاتحاد الأوروبي اين اصبح قوة إقليمية و دولية و رغبة الجزائر في تكون لها روابط قوية مع قوية اقتصادية مجاورة لها في ظل التحديات الجديدة .

---

[3] قط سمير ، السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا ، المركز الديمقراطي ، برلين المانيا ، 2017

فالجزائر سارعت إلى تعزيز الشراكة الأوروبية ضمن اعلان برشلونة لسنة 1995 اين بدأت المفاوضات لكن الجزائر تمسكت بمبدأ التفكيك الجمركي بشكل تدريجي لحماية اقتصادها الوطني غير المستعد لهذه المرحلة كما لم توافق على المشروطية السياسية المتعلقة بالأوضاع السياسية و الأمنية في الجزائر ، لكن هذا لم يقلل من أهمية التقدم في المفاوضات و الاستفادة من المساعدات الأوروبية للمنطقة المغاربية علما بان الجزائر ابرمت اتفاق تعاون مع المجموعة الأوروبية في 1976/07/01 على مدى 20 سنة [4].

فالوضع الأمني و عدم الاستقرار الذي عرفته الجزائر في العشرية لم يمنع الجزائر من التحرك نحو دول الجوار و خاصة الاتحاد الأوروبي و ادراك قيمته الجيوسياسية و الاقتصادية في بناء علاقات مستقبلية ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خاصة ان ما يجمع الجزائر و الاتحاد الأوروبي محددات اقتصادية باعتبار الجزائر من بين اهم مصدري الغاز لاوروبا إلى جانب التعاون الأمني في مجال محاربة الإرهاب.

و يمكن تلخيص اهم تطورات الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه الفترة :

– تحرير افريقيا: جندت الدبلوماسية الجزائرية نفسها منذ السنوات الأولى من الاستقلال نحو تحرير افريقيا و كانت الوجهة الأولى لها في اطار التضامن مع حركات التحرر و الابتعاد عن الهيمنة الفرنسية في القارة الافريقية وهو ما جعلها قاعدة تنطلق منها الدبلوماسية الجزائرية للعالم، فالجزائر دعمت المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ماديا و سياسيا كما ساهمت في انشاء ما يعرف لجنة التحرير من طرف منظمة الوحدة الافريقية.[5]

ب– نظام اقتصادي عالمي : في مرحلة السبعينات بعد تأميم الجزائر لنفطها يوم 24 فيفري 1971م بدأت الجزائر في حملة دبلوماسية بضرورة الاعتراف بحق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية.[6]

و ذهبت إلى المطالبة بنظام اقتصادي جديد في اطار مجموعة 77 عام 1967م [7]و كرستها في مؤتمر عدم الانحياز المنعقد بالجزائر 5–9 سبتمبر 1973م و كذا الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المنعقدة في 9 أفريل 1974 حول طرح اصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

[4] قدي عبد المجيد ، " الجزائر و مسار برشلونة الفرص و التحديات " مداخلة القيت في الملتقي الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8–9 ماي 2004 ، ص 2

[5]عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992–1997 ، عمان : دار الراية ، 2012 ، ص17.

[6] مرجع نفسه ، ص 19

[7]Nicole grimaud ; opcit p 294

ج- الثمانينات و مرحلة الوساطة:

اعتمدت الجزائر على سياسة الوساطة لعوامل عديدة منها:[8]

حصول العديد من دول افريقيا على استقلالها.

المطالبة بنظام اقتصادي جديد.

الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر.

هذه العوامل أثرت في السلوك السياسي الخارجي للجزائر مما أجبرها على التوجه نحو التهدئة و التخفيف من أسباب النزاع و التوترات، و البداية كانت في اطار العلاقات المغاربية من خلال تطبيق مبدأ حق الجوار الايجابي المعبر عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة بتاريخ 20 ديسمبر 1981م و يتضمن هذا المبدأ اقصاء الخلافات الحدودية و التأسيس لتعاون جهوي عبر الحدود أين وقعت اتفاقيات مع النيجر و مالي و موريتانيا لترسيم الحدود و قامت بعملية وساطة في 1981م لتحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين من طرف طهران، حيث توفرت في الجزائر شروط وافق عليها الطرفين و هما الو م أ و ايران[9] و هي السيادة/ الاستقلالية/ النزاهة ، فهذه الوساطة سمحت بتقوية هيمنتها و مكانتها أي كان السفير الجزائري في طهران السيد عبد الكريم غريب أول دبلوماسي يزور الرهائن الأمريكيين ، كما شاركت الجزائر في اللجنة الثلاثية مع المغرب و السعودية لتسوية الأزمة اللبنانية.

اما مرحلة الازمة الوطنية ما بين 1992 و 1999 فلقد كانت الدبلوماسية الجزائرية تقوم على استراتجية الدفاع عن نفسها خاصة في اطار ما يعرف بمن يقتل من و الحصار الإعلامي و الدبلوماسي الذي تعرضت له الجزائر في تلك المرحلة اين كانت مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة و هي:

1/ الغاء المسار الانتخابي.

2/ عنف دموي كلف 200ألف قتيل.

3/ اغتيال رئيس الدولة.

4/ مسألة حقوق الانسان.[10]

---

[8] عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ،ص 21.

[9] عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق ، ص 22.

[10] مرجع نفسه ، ص 33.

هذه أثرت في عزل الجزائر خارجيا أين تحولت السياسة الخارجية الجزائرية إلى أداة أساسية في ادارة الأزمة خارجيا.

بالإضافة إلى عوامل اقتصادية كالاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي للدخل و الاحتياطي من العملة الصعبة و الاعتماد على توزيع الربح مما دفع إلى الاقتراض من الخارج و اللجوء إلى الاستدانة خاصة مع صندوق النقد الدولي في اطار اتفاقية **ستاند باي** 1994م التي اثرت على استقلالية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

1- الدبلوماسية الجزائرية منذ 1999

مرحلة ما بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم و خاصة المرحلة 1999 إلى 2006 اين فعل الرئيس المادة 77 من الدستور الجزائري و التي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحية إقرار و توجيه السياسة الخارجية للبلاد ، و هذا إلى جانب المؤسسات الأخرى التي تساهم في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية كوزارة الدفاع و الخارجية .[11]

مستويات تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية الجزائرية :

قبل الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية بعد 1999 لا بد من التطرق إلى نقاط أساسية و هي مستويات تأثير العوامل الخارجية في السياسية الخارجية الجزائرية و هي :

- المستوى الإقليمي[12] : طبيعة الموقع الجغرافي للجزائر جعل منها منطقة حيوية تخضع إلى تأثيرات البيئة الخارجية في محيطها الإقليمي و لهذا فهي تبحث عن هيكلة الدور الإقليمي في المنطقة خاصة الفضاء المغاربي و الافريقي و العربي من اجل إيجاد قنوات الحوار و التعاون و حل الازمات بطرق سلمية.

فعلي الجبهة العربية اعتمدت الجزائر على مقاربة تقوم وفق نظام التكتلات الجهوية و العمل على احيائها و أيضا تحسين العلاقات العربية مع السودان و تونس و المغرب و الدفع بمسار الاتحاد المغاربي إلى الامام .

اما الجبهة الافريقية اين سعت الجزائر إلى إعادة احياء دورها الإقليمي من خلال أجهزة الاتحاد الافريقي و المساهمة في حل النزاعات الافريقية كالنزاع الارتيري الاثيوبي و المساهمة في تجربة النيباد إلى جانب مشاركة الجزائر في مجموعة الثمانية كممثل للقارة الافريقية .

---

[11] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 85

[12] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 87

- المستوى الدولي : سعت الجزائر إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية على كافة الأصعدة من خلال مشاركتها في الحوار الأطلسي مع الحلف الأطلسي و القيام بزيارات إلى واشنطن و جعل ملف محاربة الإرهاب هو الحلقة الرابطة مع الدولتين خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، إلى جانب تبنيها استراتيجية تنوع الشركاء كالصين و الاتحاد الأوروبي دون نسيان الشريك الفرنسي الذي يبقي محافظا على علاقته بالجزائر رغم تعرضها إلى الفتور في كثير من الأحيان.

بداية من عام 1997 بدأ النشاط الخارجي يتحرك من خلال التركيز على الدوائر الإعلامية وبعض الصحف ذات الانتشار الواسع وشخصيات سياسية ولكن مع مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 بدأ النشاط نحو تكثيف العمل الخارجي مركزا على أمريكا وأوروبا وأخذت افريقيا القسط الأكبر ومع أحداث 11 سبتمبر 201 كانت فرصة أمام دبلوماسية عبد العزيز بوتفليقة نحو العودة إلى العالم وأهم المعطيات التي اعتمدت عليها الدبلوماسية الجزائرية، وهي:[13]

1/ افريقيا شاركت الجزائر قمة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية بصفتها رئيسا.

2/ القمة الاستثنائية للوحدة الافريقية سيرت ليبيا 1999.

3/دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك أكتوبر 1999.

4/ تجمع ريميني بايطاليا أوت 2000.

5/القمة الافريقية الأوروبية بالقاهرة أفريل 2000.

6/القمة السادسة في افريقيا والشرق الأوسط ماي 2000

7/ مبادرة نيباد.

من خلال هذه اللقاءات حاولت الجزائر أن تقدم تصوراتها للقضايا الافريقية كما يلي:

- القارة تعاني من صراعات ونزاعات عرقية.
- طبيعة المشاكل لأنها تختلف عن مشاكل الباقي.
- هشاشة الاقتصاد الافريقي.

كما تنقل الرئيس بوتفليقة 31 مرة ما بين 1999-2002 للدفاع عن القضايا الافريقية مما يبرز النشاطات الممكنة للدبلوماسية الجزائرية.

---

[13] محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 39

- التركيز على السلم والتنمية للنهوض بافريقيا.
- المساهمة في وضع حد للحرب ما بين اريتيريا واثيوبيا
- استمرار وتمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير المصير للشعب دون التنازل عن المساومة فيه.

لقد اختارت الجزائر الخلاف الإثيوبي أريتيري كنقطة بداية للتحسين صورة الجزائر خارجيا من خلال توظيف علاقاته و خبرته الدبلوماسية لحل القضية الخلافية بين اثيوبيا و ارتيريا ، فقام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتعيين احمد اويحي كمبعوث خاص له لادارة الملف الاثيوبي الاريتيري حيث كان يشغل منصب وزير العدل و لم يكلف وزير الخارجية بهذا الملف و هذا خلال طيلة سنة بأكملها و بعده تابع الملف عبد القادر مساهل الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الافريقية سابقاً إضافة إلى بعثة الجزائر في اثيوبيا.

ما يمكن ملاحظته أن الملف بقي محصوراً بيد وزير العدل أحمد أويحيى في إطار علاقة الوثيقة برئيس الجمهورية والباقي للوفد المفاوض وحتى الذي يقوم بعملية تطبيق للتعليمات.[14]

من جانب اخر استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان يقوم بإعادة العلاقات مع ايران بعد قطعها ثم تذبذب في عهد الرئيسين علي كافي و اليامين زروال اين قام بزيارة في أكتوبر 2003[15] وتم ابرام اتفاقيات تعاون بل ذهب الامر إلى غاية استعداد ايران مد الجزائر بالتكنولوجيا النووية .

من جانب اخر ركز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على البعد المتوسطي و تعزيز التعاون الأوروبي و هنا يجدر بالذكر ان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سبق له ان اتفق مع " رومانو برودي" رئيس اللجنة الأوروبية خلال الزيارة التي قام بها إلى مقر رئاسة الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2001 على ضرورة الإسراع في توقيع على اتفاق الشراكة بين الجانبين و تأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية و أهمها حرية تنقل الأشخاص و التعاون في مجال الامن و تبادل المعلومات[16] ، و بالفعل تم الاتفاق النهائي في 2002/04/22 و دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 ، فهدف الجزائر من هذه الشراكة هو ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات المتقدمة و ادراك الرئيس بوتفليقة تأخر الجزائر

---

[14] محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 123

[15] سيد احمد ولد سالم ، مرجع سابق

[16] تشام فاروق ،" أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر" ، مداخلة القيت في الملتقي الدولي التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8-9 ماي 2004 ، ص 6

في اخذ مكانها في الفضاء المتوسطي مقارنة بتونس و المغرب من جهة و مقارنة بالامكانيات و القدرات التي تمتلكها الجزائر من جهة أخرى فلهذا حرص على الإسراع في ابرام هذه الاتفاقية حتى لو لم يتم حسم الأمور كلها و دراسة الملفات العالقة و هذا يبرز أهمية البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية و جاءت هذه الاتفاقية بمقاربة سياسية رغم الخسائر الاقتصادية التي تترتب على الاقتصاد الوطني الا ان الجزائر بإرادة من الرئيس بوتفليقة ابرام المعاهدة رغم تحذيرات الخبراء الاقتصاديين .

وكما يلاحظ أيضا أن منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تعاقب عليه في البداية ثلاثة وزراء وهو أحمد عطاف وقد وجده الرئيس عند تسلمه للسلطة وقد استمر في المنصب ثمانية أشهر (أفريل –ديسمبر 1999) دون أن يكلف بمهام جدية –بقي عل الهامش إلى أن عين سفيراً في بريطانيا في شتاء 2001 والثاني يوسف يوسفي وزير المناجم سابق فكان يقوم بتصريف الشؤون الخارجية شكليا ثم عين سفيراً للجزائر بكندا، والثالث عبد العزيز بلخادم، وكذلك دوره مجرد مسير هذه المؤسسة لا غير.

وقد اعتمد على أحمد أويحي للإشراف على الوساطة الجزائرية في القرن الافريقي في مرحلتها الصعبة والخطيرة وهو الذي يشتغل منصب وزير العدل وهذا في الوقت الذي يوجد فيه وزير مكلف بالعلاقات الخارجية وهو أحمد عطاف السبب يرجع إلى عدم ارتياح البعض لهذا الأخير بسبب سوء إدارته للشؤون الخارجية وخاصة مع البلدان العربية –خاصة ليبيا– ودول الخليج.

استراتيجيات السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة :

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من الاستراتيجيات و الأدوات التي استخدمتها في هذه المرحلة اين تركزت هذه المرحلة بقوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اين أراد ان يكون رئيسا بكامل الصلاحيات و أيضا اعادت الجزائر إلى مكانتها الدولية و بتالي **استراتيجية سيطرة مؤسسة الرئاسة** في عملية بناء السياسة الخارجية.

كما اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على ما يعرف **بدبلوماسية المكوك**[17] هذا المبدأ الذي تعتمده الجزائر خاصة عندما تتوسط ملفا في اطار الوساطة وتطبقها عندما تشتد الأزمة حيث طبقته في الوساطة بين العراق وشاه ايران عام 1975 وكذا في اطلاق سراح الرهائن وكذا في الوساطة بين اثيوبيا وأريتيريا ،

[17] يعتبر هنري كسينجر من بين الذين هندسوا الدبلوماسية حيث اصطلح عليه دبلوماسية خطوة خطوة أداها بشكل خاص في الوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي (انظر محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 147)

فهذه الدبلوماسية تدفع بالرئيس الحضور إلى منطقة الصراع وتخصيص الكثير من الجهد والمال من أجل التوصل إلى حل هذا النزاع.[18]

مبدأ دبلوماسية القمة:[19]

هي من بين الأساليب التي تعتمدها الجزائر في سياستها الخارجية خاصة أثناء انعقاد المؤتمر القمة الافريقية المنعقد في الجزائر 35 وكذا في الأزمة الاريتيرية الأثيوبية التي قادها الرئيس بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ويقصد بمفهوم الدبلوماسية القمة هو الانتقال من مستوى الممثلين للرؤساء والملوك إلى تولي هؤلاء شخصيا المهمة لاسيما أثناء الازمات والقضايا الكبرى وهو أسلوب جديد وفعال دعم بعد الحرب العالمية الثانية وظف لسيطرة على مواقع الخطر خاصة اذا توفرت الرغبة والإرادة عند أصحاب القرار الفعليين الذين يفاوضون بأنفسهم في مثل هذه الحلات وهو ما يفسر انتقال الرئيس بوتفليقة إلى عين المكان للتفاوض مع أصحاب القرار الفعليين في كل من البلديين.

---

[18] محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 148

[19] مرجع نفسه ، ص 158